

الكاتب يخطا ما بين الكاتب متفرع منه هذا العنق والخصيف اليها ولا يخفى  
في ذلك هذا الم يكن الوجودا من حاسلا بالفعل مستطاع جميع معنى بل في ذلك  
هذا الصنف التركيب المتكادى اصطلاحا من يد فلا شبهة فيه في يدك على ذلك  
من الحشوي وانهم يكن ولا كنه مشروط ذلك هذا الاسم بل من لهنا فائدة لللاية  
الاسمي واحد في التخرج مركب في الذهن وفي هذا الاسم اشار الى الوجهين  
واما ان تلاحظ عنانك ذلك مع ما الحيق عليه القوم من انه الاجزاء العقلية  
انها اجزاء غير مجزأة من كونها من كون المادة مستطاع في التخرج مع المركب  
يكون محمول عليها من حيث انها اجزاء له كيف وهي من حيث انها اجزاء يكون  
المركب المختار لا محالة خاتما عنها وبهذا الاعتبار لا يصح عليها كغيره من  
وغيره المحمول من حيث اخرى وهي ان متخذة مستطاع في التخرج من الجوز  
منها من قول ان الاجزاء الصغرى غير حاصلة في الوايد الشئ غير مسلم ولا ذكر  
لما حقه الشئ وغيره من الحقيقة بل في مثل الشئ هذا الذي هو في ذلك لكن  
في قرب زعمنا ان هذا هو ما هي عليه في ما وبالعقود حيث قال ان يكون هذا  
الذي كان المركب المستطاع عليه انما فعلت فعل مستطاع اعظم من ذلك ولا  
يفيق من ذلك شئ فانه مجرد لا ثبت على التام اليه والي شئ ارضى لا يعطون  
منهم بسلام على ان فيه بحث اذا ما ذكر ههنا هو ان العنصر ابيض  
حاصل بالفعل في الوايد الشئ ومادة الشئ هو عدم بقائه العنصر في المركب  
شئ منه هو اليه فانه قال لكن قوم اخبروا في قريب زمانا من ههنا  
غيره هو ان البسيط اذا اجترحت وانفصل بعضها عن بعض تادى ذلك  
ما لا يصح به الى ان يتخلع من ما فلا يكون له احد منها هو من التماس  
وتليس صورته واحد صغيرا هو اي واحد وصورة واحد في ذلك

نحو الصورة امر متوقف على ما هو في الخارج من صورة متحدة بذلك الشيء  
الصورة التي هي في تلك المركبات ومنهم من يجعل تلك الصورة صورة اخرى من  
صورة التوحيات وجعل المخرج من اعراض الصورة لهو يكون في ذلك حقا  
لأنه في المركب اذا سيطر عليه الخارج الى اخره وهذا الكلام يصح به بل على  
ان المذهب القوي هو ان العناصر بعد الامتزاج لا تتغير بعضها من  
بعض منقطع صورها من صورها وصورة واحدة استعد بذل كما يقول  
المفسر في التوحيات ان المركب فيتمتع من هذا المذهب لا يمكن المخرج لان سيطرة  
المادة متقبلة للصورة التوحيات التي في المركبات بل لا بد من صورها وصورة  
واحدة ليست استعد قبول صورها في المركبات فاشنع ان يكون ذلك عليهم فذهب  
الى ان العناصر السبعة لا يحتاج الى صورة متحدة لتقبل صور المركبات  
واحد في كل واحد هذا دلالة على ان المذهب القوي هو ان الصورة المتحد  
غير باقية في المولد الثالث كما حسيه هذا القابل كونه طاشع في المولد  
على ما هو عليه الباطن المتعصب فيها هو اكثر من بيان واضح من  
نوعه في المخرج من كل واحد في كل واحد هذا القابل على ما هو عليه طاشع على ما هو عليه  
افادة انفس ان ليس من نوعين بل من نوعين في المولد الثالث في كل واحد في كل واحد  
ليست بوجوده في الياقوت يرد استعد له ثم افاد في المركبات من المولد الثاني  
فذكر ما عليه عليه المولد الثاني من نوعين بل من نوعين في المولد الثالث في كل واحد في كل واحد  
ان ليس له ما قاله في المولد الثاني بل من نوعين بل من نوعين في المولد الثالث في كل واحد في كل واحد  
ثم لا يجوز ان يكون الصورة التوحيات في الياقوت متساوية للصورة في المولد الثاني  
من ان يكون من نوعين بل من نوعين في المولد الثاني في كل واحد في كل واحد  
عليه الشنع وغير من المسألة فانهم ذهبوا الى ان صورها العناصر متساوية في المولد

الثالث بانيه فاستدلوا عليه بظهوره بالفرع ولا محل كما هو مستفيض  
مركبهم وفيه بحث اذ كون الاجزاء المتمازاة ليس سلبا للفعل في الياقوت  
امر ولا محل لا يمكن من له ادنى فهم ولا حسب من ان هذا التاميم في التاميم  
الاجزاء ما لا شبهة غالبية فليس كذلك فان التاميم الثاني العصر لا يحد من  
للمسألة في الاجزاء المتمازاة فيه وفيما او يبين تكليف متى يجادرة التمازاة في  
ايهم مدة متطاوله كانه سنة او ما يقين وليس عدم بقاها لاجزاء العنصر في  
الموازاة على انما طلبة الطبع فانه صريح بعدم بقائها فيها ويستقل ذلك بحدوث  
والمظهر الاجزاء العنصر بالفرع ولا يصدق فتمت عرفت ان الشخص ادعى ذلك  
فوالمرجع قبل قوله لسوء التوليد وذلك فيه فلا وهذا التاميم قد حسب ذلك  
التوليد كذلك وهو غير مسلم فان امثال الياقوت لا يظهر بها بالفرع ولا يبين  
العنصر كالا يفتي ثم قبل قوله كذا من امر واحد بطريق غير مسلم فان العلم والعنصر  
وغيره من المتمازاة موجود بالفعل في الفرس ولا شك في ذلك كما لو كان في  
ان كلام من تلك الاجزاء واحد بالوحدة الشخصية فيكون علم الفرس من غير  
ولمحا بالفعل في نفس الامر وفيه حصة اذ من البين ان كل فرس شخصي وله  
في الواقع كائن في وضع ذلك ككافة غير مسموعة واذا كان والظهير في الواقع  
لكن كثر طبيعيا في ما هو عليه به صيغته من كمال ما يكون الوحدة فيه بالفعل  
كأن يكون في نفسه بالقول في مشهد طلبة المظهر السليمة من ذلك فان العلم والعنصر  
وغيره من المتمازاة موجود بالفعل ان اريد انهما موجود في الخارج في  
شكل في ذلك لكن لا يلزم من كون الفرس مثله موجود في الخارج ان يكون كمال  
طبعه بآراءه كسواء ان يكون بعضها من امر واحد حتى كنهه المتمازاة  
في ذلك انما تكون وطبعها بآراءه شخص واحد اشق لان التاميم شخصي وليس

غير من ولا مبني على الحقيقة لمقتضى الظاهر في قولنا ما نقل من العلم ان في من  
ان الاجزاء المتصلة بالغير ومنه في الكيفية الواحدة التي يقع فيها الحركة والانع  
بذلك فلهذا قد توهم ان هناك امر متصلا واحدا تلك الانواع اجزاء من منه لا وهو  
غير مبني على مثال امر واحد هو التوسط وهو موجود بالاشياء في كل واحد من جهة  
المسافة فيكون منه في الحقيقة امر متصلا بطول المسافة فذلك الانواع في بين الذات  
والغير ومنه الاجزاء من جهة له كيف ولو كان اجزاء من جهة له في من تركب  
الامر المستند من غير في القطر وهو بطول فذلك يقع ما قبل كيف وقد بينا في  
رأى مذهب في من غير مبني على خصوص ذلك بل هو مصرح به في كتب الشيخ وغيره  
من المتقدمين والمتأخرين واما ما نقله من ان الكوكب النقي في كفة التواء  
اجزاء متصلة فيكون غير مبني على ذلك ومخالف لشرح القويم بل لا ينظر في  
كيف وقد ذهب الشيخ وغيره من المتقدمين الى ان الكوكب مركب من اجزاء متصلة فيكون  
لكيف يكون الكوكب الكوكب كغير كات متفارقة اجزاء متصلة موجودة بالفعل وكيفية  
من وجود منها ان الكيفية الواحدة التي يقع فيها الحركة الكيفية هي مسافة تلك  
الحركة وكيف يصح ان يكون بالامر موجود في كل واحد من هذه وهو هذا الكلام  
مسافة محدودة كخرج من موجودة بالامر في كل واحد من هذه وهو لا يقول بذلك  
من له الحق عقل وسنن ومنها ان الاجزاء المتفرقة في الكيفية المذكورة هي  
امر متقسمه بقطرها المتحركة في انما من ان الحركة لا هو غير متقسمه  
تتبعها المتحركة بها في انما من ان الحركة كالحسية واللبنية من كونها اجزاء متصلة  
لكيفية المذكورة تركيب الامر المستند من غير في المقدار كما لا يخفى عن هذا ان  
مذهب غير مبني على ان الامر لا يحسم مركبة من اجزاء متفارقة غير متقسمه  
في التوزيع بل يتقسمه بحسب الوهم فيكون تلك الاجزاء عند اجزاء اصطلاحية

مقتضى اعتبارها التسمية الوجهة لا يجوز ان غير ثبوت معتقد لدرجة اوجبه بانه مستلزم  
لتركيبه اذ ليس المعتد من غيرى المعتد لم يولد له ان الثابتات لخاصة الفلك المظلم  
موجبات معتددة بالاعتقاد بكونها موجبات واحدة لانه لو كان كذلك  
لكان في تلك الثوابت سطح معتددة مع انه بسيط حقيقي وهو خارج عن اعتبار  
اليدى من الاله لا يلزم من كون الكوكب معركا على مركز ان يكون موجبا واحدة على  
الجسم ان كان كونه جسم واحد معتركا دون بعض آخر منه كالجسم من صلب الرصاص  
تتجه حركته بغير مركزها بعضا لانه دون بعض آخر منه ويحتمل ان يكون بعض من  
الجسم واحد حقيقي معتركا اسرع حركه من بعض آخر منه كالجزء من سرعة في العنقود  
التي لا يقرى من المستطعة اسرع مما يخرج من القطب ويشهد بالحكم الفلكي  
باعتبارها بالاشياء المجردة في الخارج كذلك يمكن ان يبعد عن الموجبات المجرى  
الذي يستغنى بحركته من الجواهر الصورية قد يقع على بعض المقتل الواحد دون  
بعض آخر من ان حركه الكوكب على مركزها على اذ صواب اليه بعضا وهو انك  
ذلك فقول كونه المجزأ فيه بالحق في سطر والدليل الذي ذكره انهم انك  
من كونها واحدة الكل فيه بالاعتقاد بكون المجزأ فيه بالقوى اذ المستغاث بوجه  
موجز المجزأ فيه بالفعل وقد غير ذلك بعض افاضل الحكماء من طريق  
الادري وفيه بحث اذ لو كان المجزأ فيه بالفعل لكانا معتددة في الخارج  
بما هو ان نفس المجزأ لا يغير فلا محالة يكون نفس ذاته متشعبة معتددة في  
الخارج فمتشعبة واحدة فيه مستلزم لاذ كان هناك او مجزأ متشعبة في الخارج  
قد يتحرك امرتها فذات هذا الجسم نفس هذه الامور لا يغير كذا فيكون  
نفس ذاته وهو هذا الامر غير المتشعب هو واحد نعم اذ الخفاص مع صفة واحدة  
كالجسم او النفس مع صفة الجمع والحد الذي هو مع واحد مع صفة بالوجهة والاعتقاد

مع مستحقين كمن يتبعين غيرهم من زعمان بوصف بل مستحقين لكن الرشد والاعتدال  
راعية بالحكمة الى الصفة لا الخلق للوصف مع قطع النظر عن الصفة  
وهذا الصديق يظهر وجه ما في الحواشي الشريفة المشرقة على هذا الكلام  
من ان التركيب من اجزاء لا يتركب من اجزاء الجوهرية ووجه ذلك  
هو ان اجزاء الجوهرية لما كانت مقبولة في الخارج ذاتا وجودا كان التركيب منها ذاتا  
في الخارج ويكون الاجزاء فيها بالقوة والتركيب من الاجزاء الجوهرية يكون الجوهر  
فيه بالفعل ويكون ذلك في الخارج احوال مستعدة وبنها ساف جد يستحق  
الجنسية والعضدية على ما ينبغي فان الجسم مثلا باعتبار انه جنس وهو الجسم  
الطليق الذي يجوز ان يدخل فيه ما يقبل من الفصول كما عرفت انشا عليه في الاصل  
انما على ان فصل وقت تنبيه على اهمامه بان المعنى الجنس ومنه من يقر فيه ويتكلم  
ان يجعله ان من مثله الى حد محض باسوداد في حيزه من خارج عن  
يتركب هو عينه باقيا مع زوال فاعلم منها لا يكون ذلك في محضات الكسب  
التي فيه ولا شك ان الفصل اذا انضم اليه بعض النعم ومن هذا الاصل  
كان احدا اعم وهو الجنس لا ينم ان يكون اعم من جنس ايضا فانه امقنع تركب  
من امرين متباينين لا يكون ذاتا في حاشية واحدة من ذاتيها بل متباينين  
سائر الاجزاء ووجه لا يكون مقبول على كثر من مختصين بالحكمة في جواب ما هو  
يكون جنسا مع كونه اعم من اجزاء المعبر في مفهوم الفصل هو التميز الذاتي في  
الفصل والخص من ذلك ان الفصل معر في اكل المعول في جواب ان شئ هو  
حرم هو السائل بالشيء انما يطلب المميز في كثر من التميز الذاتي وفيه يكون كثر  
لانه في خصيص الفصل في جنسه فذا اعتبر التميز والفصل اعم من  
لا بد من هذا ان يادة ان يكون كثر في السؤال بل شئ هو ذاته لرفعين ورفع الفصل

[illegible]

[illegible]



يعلم انه لا يجوز ان يكون جنسان وفصلون في مرتبة واحدة - اقبل الما تراش  
 للمذكور بانهم انما انتم في القول ليس كذلك فان حاصل هذا التفرقة ان الجنس في حصول  
 بالفصل من اى ان تقع ابراهيم من تحقق النوع بدون الجنس التفرقة بالجنس  
 اذا ان وقع ابراهيم مع مجموع محصله ان يقع ابراهيم نوعا من ذي صفاته ما هو خارج  
 عنها فلا ينفك دهره بداهة هذا الحكم فالتفرقة في معنى التفرقة في رفع ابراهيم يكون  
 النوع لا يجدى على التفرقة بالاصل لا ينعون فيه ان المقصود رفع ابراهيم وادنى  
 ان يقع ابراهيم بدون الجنس فيلزم تحقق النوع بدو شرايطه على انه لا يحصل بالجنس  
 خارج عن المحصل والمحصل في النوع قطعا تحت اطار التفرقة بهذا التفرقة فليس في حقيقة  
 النوع بظاهر تلك التفرقة التي ادعت فيه رفع ابراهيم بالفصل وحده ويحقق النوع بالجنس  
 ضمن شرايطه غيرها ان في النوع ما لا يعترف به التفرقة في نوع او وجه التفرقة  
 كقول التفرقة بل لا ينفك في كلامه حيث صرح بان هذا التفرقة لا ينفك في التفرقة  
 ان هذا شعر انه لا ينفك في غيرها سواء كان ابراهيم مطلقا او في وجهه وفي ابراهيم  
 اذا كان احداهما اشتراكا من جهة جوهرية وقد أكد هذا الاشعار بقوله كان يكون  
 احداهما التفرقة مطلقا لم يقل بان يكون وانما عتبر في الاول بقية على ما قرره من ان التفرقة  
 لما هو خارج عن المحصل والمحصل في النوع فكلما لم يتجدد التفرقة على المقدم بالجنس  
 على الاخرى ما ذكره مع ان كلهم هذا التفرقة ليس بغير اصله بل كما زعمه الشارح  
 في بحث اساقية فلا خلاف ان التفرقة لا يحصل بالجنس والفصل وحده بل في تحقق التفرقة  
 بدون الجنس التفرقة بل في تحقق التفرقة العوض ان مركب من جنسين وفصل  
 بدون الجنس التفرقة انما يكون ان كان ذلك لزم تحقق الكل بدو التفرقة وانما هو  
 هو انما ينفك تحقق من سلب دون الجنس التفرقة في كل من ان يقع بالجنس  
 في كل النوع ويحصل النوع التفرقة من جهة الابدان في كل من جهة ما ينفك لا ينفك

[illegible]

[illegible]

ولو سلم فذلك ما يخصه جدا تسليم كون ذلك الامر جزءا من جزء من الشخص لا ما ياسب  
 في كتاب الله ما يخص بالشخص من الكمال والافعال لانه تعالى الامور تارة من الشخص المتكامل  
 فكلها له ولو كان يمنع في جزء من الشخص كما ان الشراة له قال بعض المتأخرين انما يعرف  
 في حق ما يخصه بالافعال وليس مفهوم ذلك مفهوم الانسان وحده بل هو انما هو  
 ليس مفهوم الانسان الكلي الصادق على غيره ولا يجوز ان يكون هو الانسان المتعدي بالصفات  
 للشخص بالمشقة التي لا يصدق في غيره دون الخلق وليس ذلك فليس هو العقل والروح  
 الثنائين المميزين ان يكون هو جزءا من جزء من ذلك فذلك الشيء ما يخصه بالكم ولا يصدق  
 ولا ان هو في ذلك فلهذا لم يرد به بالضرورة من غير ان يكون الكثرة من الشخصيات  
 وهي لا تسير في شخصها بل هي في اجزاء من الشخصيات لان الانسان مع قطع  
 عن اجزائه من الشخصيات عند الصانع على الخلق ولو كان ان يجزأ عنه لا يمكن صدق  
 على كل جزء من قطع الظاهر في القول في انما هو عنه وليس كذلك ومن الثاني ان الشخص  
 كان له في كل شيء من الصفات في العقل لا يكون من صفات الوجود الفاعل في الماهية بل  
 هو في ذاته ان يكون العقل هو الماهية الماهية في الماهية ما يخصه عن اجزائه  
 من الوجود في ذاته والشخص المتعدي بحسب الذات في الخارج وهو في كل  
 جزء من الوجود المتعدي بحسب العقل وجودا خارجيا في ذاته لا يجوز ان يكون  
 في كل جزء من الوجود المتعدي من الوجود لان الشخص من حيث هو مع قطع الظاهر  
 القول في الماهية عنه لا بد ان يكون متغيرا من جميع صفاته ما تسمى بوجهه في ذلك  
 فيه فلا بد ان يكون ذلك الشخص من الاجزاء الجوهرية فلا بد ان يكون عليه  
 التميز الذي هو خارج عن جميع اجزائه الجوهرية لا بد ان يكون جزءا من الصفات  
 وحيث من جهة الشخص من امثال تلك الماهيات بكنيا في شيئات الماهيات الذي هو  
 جزء من الشخص على ان نقول ان الشخص وهو عليه يمنع الشيء من وجهه المشترك

كتاب

في معرفة ما على هذه الامور ان يكون لان جميع الامور يشترك على وجود معنى مشترك او  
 تشخيصا فلو كانت تلك الامور في تلك الاشخاص لكانت مشتركة مع غيرها من حيث ان  
 الشخص لا يتغير من وجود الشئ وليس يراد به بالامور الشخصية العارضة الفاعلة للشخص  
 بل يراد به هو الامور الخارجية لا تتم به تشخيص على ما هو عليه الفاعل الذي له في تلك  
 في ما تحت الماهية والصورة وفيه بحث من وجود شيئا من معنى زيد اذا كان انشأ  
 مقبولا بالصور من المخصوص على ما هو العرفي كان التقيد بالصور المذكور في غير  
 مفهومه وان لم يكن من ما من فانه كان التقيد بحيزه مفهوم التقيد من حيث هو مقيد  
 بغيره فانه لا يرد ان المعلوم اذا اريد ان يكون له كان التقيد بغيره في مفهوم المضاف  
 لا في قولنا العظام ولذا كان البعيد دخل في مفهومه ليعزم صدق ذلك المخصص على  
 كل ما يصدق عليه المطلق اذا قطع النظر عن التقيد بغيره فاما المضاف اليه المسمى بالاجزاء  
 فتوجه ان كان في عبارة عنه لا يمكن صدقه على كونه مع قطع النظر عن العمل في التقيد  
 عنه غير مسلم ان اراد بالعبارة التقيد لا التقيد بها وان اراد بها التقيد في التقيد  
 فاللزامه مسلم هو بطلان مسبق فاذ قطع النظر عن العوارض المذكورة وعن التقيد  
 بالاجزاء فمجرد اعتبارها لم يكن بالمعروف مسمى لفظا بل يكون مسمى لفظا لان  
 ليس الا في صدق على معنى بل هو في معنى ان قوله المخصص من حيث هو مع قطع النظر  
 عن جميع العوارض الخارجية عنه لا بد ان يكون مقيد من جميع ما عداه غير مسلم  
 في ذلك ليل على ذلك والظاهر ان المذهب الذي هو الصحيح ان تقيد الشخص من غير  
 تقيد العمل من التقيد بغيره فاذ قطع النظر عنها فليطرد في الباقي غير مسلم  
 في معنى ما به ان ان اراد بغيره فلا بد ان يكون ما به التقيد الذي هو خارج  
 عنه هو مما لا تقيد خارج عن ذات الشخص المذكور فلا يرد في غير خارج عن تقيد  
 المسمى ان ما به تقيد المطلق المطلق من التقيد وعلى التقيد داخل في التقيد

التي هي لا يجب من حوله في ذاته وان اظن انه غير خارج عن شئ من الاشياء  
فليس انه غير خارج عنه لكن لا يلزم من ذلك ان يكون جوهر ذات حيز معلوم  
شئ لا يلزم ان يكون حيز من ذاته كما اننا نعلم ان شئ ما لا يتشبه ما به لمع الشئ  
من وقوع الفكرة فيه غير مسلم اذ ما به لمع الشئ هو وقوع الفكرة فيه من غير  
الادراك لا الشخص بل الشخص كما بيناه اننا لو قلنا ان لا يلزم من كون شئ من غير  
جواهر اخرى للمسود به ان يكون تلك الجواهر من حيزه في ذاته وبغاية امارح ان  
يكون حيزه في نفسه ولا يحذف فيه لان الشئ عالم بشخصه لا بشئ  
غيره بل فيه بحيث اذ ليس الشخص حقيقة حق مطلق ان الشخص مقدم على  
غيره بل هو معلول للشخص كما اشار اليه الخارج سلمنا ان الشخص شئ من الاشياء  
ان الشئ عالم بشخصه لا بشئ غير ذلك قالوا بل هو ليس بشئ من الاشياء بل هو  
شخصاته على ما ذهب اليه المتكلماء وليس لشخصه تقدم على شخصه من غير  
تقدمه او كما شخصه الوانهم الشخصية الملاحظة ليس متقدم على شخصه الملاحظة  
ولكن ان كان كل واحد من تلك الشخصيات محض الشئ فيتحقق عن بعض شئ  
المحقة او المعزومة حتى يتبين الشخص الواحد لا يكون الشئ حيزه شئ في نفسه  
بالعمل فلا يكون في نفس الامر شئ ان لا يكون له من الاشياء اصل لان الشخص من  
الوجه لمع الصانع من فرض الشئ فيه اذ ليس من مظاهر شخصه بل من مظاهر  
سلبه من اذ ذلك كما عرفت انما هو كاشف عن الماهية الوانهم والاصول من حيث  
واحد منها الماهية مثلا كما يتبين ان الشوب الابيض بالبياض عن الشوب الغير الابيض  
كذلك يتبين ان الشوب الابيض عن البياض عن الشوب وكل منهما محض صلبه  
بوجوده ولا محذور في ذلك قالوا بعض الفضل هو كما ان الحاصل مطلقا مع وجود  
على ما هو بل بهم من بعض النقصان كذلك العيون مطلقا فرع الدعوى قالوا انما

ما خرج من العلم والملك قالوا في اني لم نجد شيئا من سبل تفصيل كلامه من سبل العلم  
من كون على تفصيل وعلى نقد وان يكون للماهر من حيث انها متشعبة على الشخص  
لازم المصلحة او كون الشيء مطلقا لنفسه والمعرفة بين الاتحاد والقياس بان المصلحة  
مطلقا في جميع الوجود وليس القيد مطلقا في جميع القيد بل ما يكون فرع القيد انما هو  
قيد في الوجود من حيث نفسه مع انفسه مطلقا كما هو ممكن بل يثبت فان من يلاحظ من انفسه  
جميع ما هو من حيث بان الاتحاد في القيد شتان في كونها او هو في داخل الوجود والقيد  
في الاطلاق والاعتراض به ويرد ايضا ان يتكلم كان افادة الوجود الخارج في حقه في  
الوجود الخارج مطلقا كذلك افادة الشخص الخارج في حقه عليه مطلقا في الوجود  
كان الشخص من الوجودات الخارجيه كما هو مذهب المذهبين من القائلين بالتفصيل  
ان كان كونها على الشخص على وجوده في نفسه للشخص في كل حال فقد وان يكون  
الخارج هو على ما على الشخص وهو ثابت المقتضى الذي ذكره من ان تقدم الوجود في  
الشخص يستلزم ضرورة الوجود لاسيما من حيث ما تقدم وفيه بحث جدا في  
مقدمة عن ان شخص اخر ليس بما يراه من حقيقة ذلك لاسيما من حيث ما تقدم  
في نفسه بعضا لا في غيره من هذا الناحية كلامه هذا عليه فان معنا ذلك  
هو انه لا يكون الشخص في الوجود كاشفنا ان ذلك هو عبارة عن تغير من جميع مصادره  
لا مشاركه في وجوده اثنى جميع خلائقه وهو عبارة فان كان النوع مختصا في اطلاق  
كل واحد من متشعبة او مختصا من جميع مصادره وان جاز ان يكون له اوازهم ومن حيث  
يكون من معناه بان يوجد فيه في جميعه في جميعه وان لم يكن مختصا في واحد بل  
مستقفا فلا بد ان يكون لكل واحد من تلك المصادره ما من سبلها بان يكون  
طحا ما يوجد فيه ولا يوجد في سائر الوجود مستقفا في جميعه في جميعه في جميعه  
وهو مقربا وان كان لا يضمن تلك المصادره يكون مشترك في جميعه ومن حيث انفسه مصادره





والاشياء الجزئية المشتقة فيكون متعده فخر يكون محسوسه وانما يكون محسوسه لم يكن  
ما عطف من فخر الشريك فيها لان منشأ المنع من فخر الشريك هو ان ذلك الحس كالمظهر في  
عقله لا يشبه عدم العطف بين الشخص والمنع من فخر الشريك وحسب ان ان العطف  
لوا كانت مستحصه كانت محسوسه بحيث يتم عطفها على فخر الشريك فيها فلو كانت  
مستحصه بل انها كانت ذاتها محسوسه بهيئته العينية وليس كذلك اذ مرجع الشخص  
الى عدم الشريك بالفعل وهو مرجع المنع من فخر الشريك هو ان ذلك الحس لا يقتضي  
كله في وقت لا يكون مستحصه بنفسها بل يقتضي عطفها بنفسها المتكافئة وتكون  
الشيء هيئتها باعتبار الامر المستحصه بقله كافي للطلب الوجود بل انه ومنه يمكن  
محصه بكونه ذاته كالمعقول الفاعل على ما بينه وبينه ما يكون معاجز لا من في هذا الوجه  
والعطف المستحصه بانه قسمة لهم ما يكون مستحصه نفس ذاته ويحكم بانه ان  
في فخر الشريك نفسه مستدا ان ذاته وكان هذا مما اشتبه في الحس العرف من ان الشخص  
الطلب هو حسه وفيه ان مراد من ان الشخص ليس له وجود ان لا يعلية مع عطفها  
قوام قدره وناسه وجوب وجوده عينه ان ان شخصه هو عينه بالمعنى  
الاتقان الشئ واستان من جميع الملاء لا يكون شخص ذلك الشئ بالضرورة  
لان الحال في الشخص بل افتقار الى يكون استان منه قبل هذا لا يتم في الملاء  
لانه من هذا على الملاء حسب الوجود وفيه بحث اذ الملاء هو من ان الملاء في الملاء كاتر  
في موضع وهو امر مهم لا يقتضي من الملاء ذلك ففصل على ان الملاء في الشخص  
معيه ان يكون محلا له وهو الملاء فان بعض الفلاس يمكن ان يكون  
ومع ذلك لا يمكن فهمه من ان الشخص العرف الفاعل بالمعقول الملاء فانه يد على الملاء  
فمن ان في فخر الشئ امر المهم الغير المهمه وفيه بحث اذ لو كان اذ الملاء  
الملاء يكون من عطفها على الملاء فلو كان اذ الملاء فلو كان اذ الملاء

كذا انفسه فلهذا لا يسمو احد منها وقالوا لا بد ان يكون المنفصل عن النفس  
 وحده لا يتم بغيره فيحصل بهذا المعنى في الجمال والمطلوب كونه ان يكون منفصلا عن النفس  
 اذ له ما لا يتعلق به نفس المعلوم فكذلك شبه المنفصل فيكون المنفصل عن النفس  
 بقوله المعلوم بعد المعلومات المتعلقة بها فان شغلها في تلك المعلومات ليس  
 المصداق للمعنى في ذاته بل هو في نفسه **■** المصداق من شخص من كثير يكون مطلقا او  
 مستعدا او متعلقا بغيره او كافي في سائر المعاني واذا وجدت في شخص متعلق  
 بغيره فلهذا لا يقال له المعلومات وبغيره اذ لا يضاف اليه سبب قد حاد في الوجود  
 هو اذ هو من غير الجسم المعلوم بعد المعلومات انما يتجدد بحسب تقديره لان  
 المصداق له سبب لتجدد حاد في نفس الامر فلا يضاف بين هذه هي الشرطين اذ لا  
 يزوج كل مادة من نفس الى نفس بل في نفس المعلومات ان تعدد او لا يتصل في المصداق  
 للمادة المتضمنة في كل مادي في نفس يستند بتجدد حاد في نفس المادة وتكون  
 ماضيا في احد هذه في اولها اذ لا يكون كونه كإعادة كل شخص من نفس الى نفسه  
 خلاص من عدم اذ عدمه انما هو الشخص المتضمنه بتجدد كافي في النفس وفيه  
 ان لا يكون مادة كل شخص له انفس من نفس الى نفس بل هو كإعادة في نفس المادة  
 في نفس المعلومات متروكة واعتدنا مكررا للمادة بطولها من حيثها الى حيثها  
 في ما ذكرنا في اسئلة الدليلون اذ لا يمكن استبعاد الشخص الى المصداق في الشخص كإعادة  
 كيف يقال هذه النفس الامارة ان يكون متعلقا في الشخص ولا يضاف لها المادة  
 ما يضافها وهذا لا يسمو احد من الناس في قولنا لا بد في الجملة ان يكون المصداق لا يتصل  
 بها بل في نفس كونه في نفسه وتكون تلك المصداق مستقلة لا يضافها له  
 فلهذا مع هذه من تلك المصداق الخارجة بها مستقلة في نفس المصداق في نفس  
 النفس المصداق في المادة لا يتصل في نفسها وليس ذلك من شخص في شخص

التي لا توافر لها ان يكون صاحب المواقف مطلقا ولا متعلما لا يصح  
كلام المصنف بل هو كقولهم يكون شخص المادة بالامراض الحارة اذا كان  
بان المراد انما هو انهم شخصها بالتحقق فهي نفسها عندنا ولا يتعدى  
ملازمه لان البحث هو شخص الحقوقي وفيه بحث لما هو افلاحي سائل هذا  
مع ما ذكره في اصوله ليعلم وقياس المادة على الشخص فيرسمه انما هو  
شخص واحد شخص به ما يخلو من حيزه عندهم فيكون هذا الشخص  
نقل ما على حيزه ويستغنى ان يكون معول لا يخلو من المادة فان لها  
سبب الاستعدادات المتعاقبة والاسوداق نفسها كما لا يستعددا  
بعضات متعاقبة من الجاهل ان شخص بالشخص السابق الصالح  
اللاحق من قبله الجاهل الذي كان معوله شخص المادة بعد ما علم  
لاستعدادات متعاقبة في غير النهاية وامانا فلان المادة اذ لا يكون  
بناها الحسية كان مادة الاشياء المتباينة كمن هو واحد وطولها بالحد  
بالمعنى ذلك من له احق فيهم وامانا فلان السوط من سبب شخص المادة  
لا يمكن ان يقال انها ليست متعاقبة اصولا بل رايته على ما هو  
طبيعتها من شخصه مقال بعض الفضلاء متعاقبا اشياء المادة في  
الحالة في انما كانت صريح ما ذكر من ان مادة العناصر لا يوجد لها  
والا فمقتضى القول بالفساد وفيه بحث اذ هو في العناصر من حيث  
واحدة بالشخص بل هي مدتها وتشتتها وكثيرا انما هي بما سطر الصور  
لكمالها في احوال في مدتها انها بهم لا تقبل لها اصولا كاشق في احوالهم  
لاستعدادات متعاقبة في النهاية التي في بحث اذ هو في كل واحد  
ان استعدادات القيم المتعاقبة كان من حقها حصول هذه الخصال

حكم بالموافاة للجسم في شئ منها بالاعتقاد كما بينا مثله في كمال الكلام  
في هذا المقام فيقول من هذا الى قوله تعالى في هذا فذلك بل هو شبهة في  
الاعتقاد والجواب ان مرادهم بالمادة التي تجعلها مادة الانسان الاستعدادي  
الذي هو الاستعداد للظهور الجسم من الموضع والهيولى والجسم وكيفية الظهور  
فانوا الانسان الاستعدادي قائم بجوارحه لا يكون له جوارحه لا يكون له جوارحه  
بل هو بالمكان موضع ما كان الانسان موقفا به كان جسمه كما ان انفسا هم ربا بعض  
بالبواقي فيقولون ان الموضع والجسم شيئين عليه وهو لا محذور ان لا يتصور  
ولا استعدادي بالموضع وصورة الجسم اذا كان العرض حقا كما في شئ  
بل هو انهم صرحوا بان الحركات الوضعية العقلية سادتها لغيرها  
ولا يفتقر الموضع للحركة الوضعية او لا بالثبات هي الصورة الجسمانية  
العداد او لا بالثبات بالاشياء الباقية بحيث ان كل مرادهم بالمادة التي  
جسمها مادة الانسان الاستعدادي مطلقا لا من الموضع والهيولى  
الجسم كقولك المادة التي تجعل كثر غاطسة لتكثر افراد النوع الواحد هو  
لا الهيولى وما قبل من ذلك لا يمكن فهم المادة فيخرج الكلام عليه  
فهم المادة قبله ان يقال انهم اتفقوا على انهم جوهرا سبطا في القوة  
بجسمانية ولا يفتقر ما ظهر من عقله في الجوهرا لا يميز بقدر اشتراكه  
بما في من المادة فيخرج فهم الكلام في اثبات ذلك الجوهرا هو  
شامولا ولربما هو ابتداء جوهرا في شئ من جوهرا في الجاهلية  
في الآخر ولا يهم ذلك ولا يوجب ظاهرا من ان يخطئ في الصورة  
والطريق للمادة وان لم يخطئ المركب في الجسم كما لا يبعد ذلك فلهذا يجوز ان  
يكون متغيرا الكلي بالكل في بعض الصور الخ فيلزم في بعض الصور

ما يمكن من العلم به على ما افترق كل كلي فانه يمكن فرض صدقه على كل واحد من  
فرض كل الكليتين على افرادهما فذلك متضمن فرض اشتراك الجميع متضمن  
الطائفة الواحدة تنضم فيقول يمكن فرض صدق الطائفة على جميع افراد الطائفة لا يمكن  
فرض صدقه على كل واحد من افرادها بل يمكن لا فرض صدقها على جميع افرادها مثلا فلا  
الذكر يكون بحوزة فرض صدق الطائفة على كل واحد من افرادها لا على طائفتها متضمنها ولا  
فلا متضمن فرض اشتراك جميع الطائفة الواحدة بينهما لانا نقول ما يمكن فرض صدقه  
على كل شيء يمكن فرض صدقه على كل شيء باي اعتبار انما لا يرى ان ح لوسب فيكون  
من الافراد الغرضية بل وفيه بحث لانه ان اريد فرض الصدق المتضمن للصحة  
الكلي بجهتان عدلتا في الجبر في حد ما فلا تم انكلا ما يمكن فرض صدقه على كل شيء  
يمكن فرض صدقه على كل شيء وكيفية حصول الاعتراض صدق الشيء على نفسه فلا  
يكون صحة جعله حركه ففلا ان كان في حركه ان كان هذا مشتركا بين كثيرين  
كان كذا فليس يمكن ان يكون متضمن الجبر شئ الصدق فذلك ان كان زيد مشتركا بين  
كثيرين كان كليا وهو قد ولم يظهر في بعد فاذة تقدير الكلي المتكفي  
المتكفي المتكفي للاعتراض عن الكلي الطبيعي والمكلي المنطقي فان الكلي الطبيعي  
هو المتكفي بالشرط شئ من كونه متضمن في الخارج كما هو الكلي الطبيعي  
للموجود في الخارج اذا اقم الى مثله يكون متضمن في شئ من كونه متضمن في الخارج  
المتكفي هو المتكفي بالشرط المتكفي فانه اذا اقم الى مثله لا يحصل الا شئ من كونه  
المتكفي الذي اورد الشئ والاعتراض يحصل بالمتكفي الذي هو حقيقه والكلي المتكفي  
في جميع الصور متضمن والمعتراض مشترك حتى يضم الى مثله فان قيل  
فعل ما ذكر ثم قل ان من ان مقتضى الكلي بالمتكفي لا يقتضي الجبر في غير متضمن  
شخص ان جعل الشئ من كونه متضمن في حركه فلازم من نظره وهو ان يكون

لو كان لكل امرئ ما يشاء لكان مقتضى الجزئ في أصله لعدم الانتهاء إلى العلم بجزئ  
 فإما يظهر ذلك بأن يفرض سلسلة غير متناهية من المفردات المتناهية  
 كل واحد منها كلي والعرض أن مقتضى الكل بالكل لا يفيد الجزئ شبهة فيكون مجموع  
 تلك المفردات من حيث الجزئ كلياً وفيه بحث لما ذكره الشرح على ما قد يقال  
 ما يفيض إلى الجزئ وميله الجزئ شبهة مستقلة عن الجزئ بل هي معلومة كلية وجزئ مستقلة  
 على ما قد يقال وفيه بحث على كل من الجزئ في الأول وهكذا إلى غير النهاية كما هو  
 به عبارة وفي هذا التقدير يكون الشخص الجزئ من شخص هو العلم بالكل الحق  
 العلم بالجزئ فالعلم بالشخص يكون منضمنا للعلم بالجزئ ثم الغير للعلم بالكل  
 على جهة التلازم به غير ظاهر على الوجه الذي حمله أو فينظر فيه أذني الشخص  
 الجزئ ومنه قد ضمت الجزئ إلى الكل فإما الأمر أن الجزئ في الشخص هو الكل  
 شبهة على كل وجه وفيه بحث لأن لا إله من التليات الصغرى بعضها إلى بعضها  
 فتشبهه قوله يظهر ذلك بأن يفرض سلسلة غير متناهية من المفردات المتناهية  
 وكل واحد منها كلي والحق أن هذا التلازم لا يفي في الشخص ذهب إلى أن لا فرق  
 ولو كانت غير متناهية لا بد فيه من وجود الحقيقة وفيه بحث على ما قد يقال  
 من الجزئ كل واحد منها مركب من جزئ مركب من غير لا يقال على ما هو ظاهر  
 مستثنى وقد بالغ في ذلك جليلي ومهنا أنكر حصول الجزئ من جزئ الجزئ شبهة  
 يكون جزئ فيها والفرادى أن الجزئ لا يتحقق لعدم الانتهاء إلى ما هو جزئ  
 كما أصبح ظهر عدم الفرق بينهما في ذلك فهو مطلب هو أن لا فرق بين الجزئ  
 من هذا من غير شك ما قد ضمت ذلك فارجع إليه <sup>الخامس</sup> في بيان أن مقتضى  
 الكل بالكل لا يفيد الجزئ شبهة فيكون مقتضى كل شخص كل شخص  
 بلات الجزئ أن يكون كل واحد من الشخص لا يتحقق من كل شخص من أن يكون الشخص

الكل بالكلية مفيد لكونه في ذلك كونه بكل استقامات الخلق ان يكون كل من هذه  
 ممثلاً للشخص الآخر ولا يستطاع الا ان ان الشخص مقدم بالذات على الوجود  
 او صفة الوجود كانه في من اقسام الحسوس بل ان كونه كل من هذه ممثلاً لوجود الشخص  
 بالذات وبالواسطة لكن لم يثبت ذلك بهذا الشكل ومن بعد محله ووه وايضا  
 ما ذكر في امتثال اعتبار كل من الشئين بالامر من الطاهر والوجود في هذا ان كان له  
 في هذا مقابلة لغيره اصله يارثا كذا من هذا امر غير من غير والمجواب ان العباد  
 شقان كل من الشئين بالاعتبار ان يحصل لكل منهما باعتبار التقيد بالامر اعتبارا لكون  
 لخصلا به وانه ذلك التقيد كانه في المثال المذكور فان شئها صار باعتبار  
 التقيد لغيره بالامر اخص ما كان قبل التقيد ولا ينافي ذلك في الشخص  
 بالاعتبار امرين غير متضمنين متضمنين كل منهما بالتقيد بالامر ولا يلزم ان ينفيد  
 التقيد الكل بالكلية لكونه وفيه بحيث لا ينافي لادبها للشخص كونه الشئ  
 ان ينفذ الفصل التاسع من فرض الشئ فثبت ان ذلك متعلق بنفسه لا بغيره  
 وهو لا يحد كالحسوس فلا يحدك بالحسوس هو من حيث به جن في الملائكة والانس  
 كل واحد من الشخص بهذا المعنى لا يمكن ان يكون نفس الوجود ولا ان يكون متعلقا به  
 لا يثبت على ذي مسكة ولم يقرر في الغارابي ان الشخص بهذا المعنى نفس  
 الوجود اصله لانه لا يحد به كونه بحيث لا يحد به غير في جميع ذاتياته وخواصه  
 من حيث ان يصير بالتقيد بكل امر من الحسوس وبالفسق مع كونه  
 كونه بالامر لانه لا يحد به معنى لغيره من بيانه لغيره ماله ولم  
 يحد في عليه انه متعلق في غير سواه اذا لا يحد من حيث هو كونه في الوجود  
 في حقه في عليه الوجود لا ينافي الشخص ويحد في عليه الشخص اي في كل  
 ذلك من حيث هو الواحد في كل شئ لانه بهذا المعنى ان الشخص هو الواحد

المتشخص كالذي في الواقع ولقد فلا يخالف احد في ان لا يشترط ان يكون الشخص  
 في الحسب الواقع لا ان يكون هو من حيث هو واحد في الواقع وان كان يتشخص  
 بل انما المتشخص هو الانسان بشره المتشخص لا يقال ان الانسان المتشخص  
 صدق ان الانسان من حيث شخص لا نقول ان الحكم العقلية تختلف بل تتغير  
 الامتيازات الا ان الانسان المتشخص معتد وليس الانسان من حيث هو  
 والشخص في ذلك ان المصلحة والمطلوب معاً وانما يحصل في العقلية والاعتقاد  
 فيه باعتبار ان الشخص في الحكم انما بعد ذلك الشخص بحسب ذلك الاعتبار  
 وفيه بحث اما ان لا يكون له ان لا يكون له الانسان من حيث هو الانسان في الحقيقة  
 شخص به قوله من حيث هو واحد ولا كثير فلو كان من حيث هو واحد  
 معنى ان لا يكون له من حيث هو ليس الا كما لا يكون كثير فلا يكون له  
 ايضاً وانما يلزم به الانسان المطلق كما يدل عليه المستتر في ذلك ان المصلحة في  
 المصلحة اعتبار ان فهو كالاتي في الوجه ويصدق عليه الوحدانية في الشخص  
 ويصدق عليه المتشخص فلا يلزم وجود الانسان الواحد بدون الشخص  
 ولا يمكن ان يكون المصلحة من المصلحة في كل ما هو مادي في الشخص  
 على العلم من ثباته صدق المصلحة شخص صدق ان بعض المصلحة شخص  
 لا يتصور صدق ان المصلحة شخص فيه محله لا يمكن ان يكون له ولا  
 فيه مع ذلك بقوله الحكم العقلية تختلف باختلاف الاعتقاد والاشكال  
 لا محذور وما ذكر في التقدير منطوقه لا بد كما يصدق ان الانسان المتشخص  
 معتد صدق ان الانسان المطلق معتد بمصلحة وانما هو ان يستدل  
 مفهوم الانسان مثلاً من واحد بالحيوية وليس متشخصاً بالوجه  
 غير المتشخص فانه الموصوف بالكثرة يمكن ان يكون ان اراد بقوله ان فكر



[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولدت من هذه المادة ويكثر يتكرر المصنف على قول وجودها كونه وجودا تاما  
وجودا كونه وجودا انما في غير الزايل ولا يمكن قهر بعضها او لا يقبل الا كونه وجودا  
لكن ان يكونها بديهيين وكسبيين بوجدهم فان قهر شيئا حقيقيا وانضبا اليه  
ما لا يحتاج الى النظر لانه يمكن حصولها بالنظر فيصير ذلك كونه بخصاله على غير  
النظر فحينئذ لا يلحق بالنظر فيعرفه والظاهر ان هذا الحصر امتناعا بالنسبة الى  
الصدق في عينه في الماهية والمادة بالخاصة هي من حصولها في العقل من غير كسب كما  
يقول في الجرد وغيره من لوازم المستويات فينبغي في الثاني وفيه بحث الخاطا ان القدر  
لوجودها بالنظر لا يبرهن كقهرها بالقياس اليه بل تنبيهها الى انهم لما ذهبوا الى ان  
الوجود به هو التصديق وكما ان الله تعالى العادة على ما هيته تنبيهات ثم اشاع قهرها  
على ما يفهم من الشفاء بواسطة عدم وجود امر على ذلك لا ليداهنها كما ذكره  
قال الشيخ في الهيئات الشفاء الذي يحصل طينا الا ان يحقق ما هيته في الواقع  
الا انما قلنا ان الواحد لا ينقسم فقد قلنا ان الواحد هو الذي لا يتكرر ضرورة فالتحقيق  
وادة الواحد الاكثر ولما اكثر في فن الصورية ان يتكرر الواحد لان الواحد هو الواحد  
اكثر في ذاته ووجودها وما هيته ثم انما قلنا ان الواحد لا ينقسم فالتحقيق  
الصورية في ذلك ما يتولد من اكثرية هو الحقيقة من الواحد فالتحقيق انما هو الواحد  
في اكثرية ثم قلنا ان الواحد هو الواحد فالتحقيق هو الواحد فالتحقيق هو الواحد فالتحقيق  
اكثر في ذاته فالتحقيق هو الواحد فالتحقيق هو الواحد فالتحقيق هو الواحد فالتحقيق  
لا يفهم منه ولا يعرف اليه اكثرية ولذا قلنا ان اكثرية هي الحق فالتحقيق هو الواحد فالتحقيق  
يزن قد اخذنا في هذا اكثرية الوحدة ويكونها ايضا قد اخذنا في هذا الوحدة فالتحقيق  
ذلك انما يفهم بالكثرية ايها المتعين على ان يقول في هذا اليلاب شفاء مستبعد  
لا يلجأ الى هذا العدد فيقول ان العدد ذلك هو واحد من وحدات كقولهم ان اكثرية

[illegible]

المرتسم في الكثرة نظر الى ذاته وحد من لا شك في بطلان ذلك لا يمكن انما لا ينظر الى  
نسبة الى المرتسم في الكثرة لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن  
ولا ينظر الى ان لا يكونوا اعضاء هبتا من معنى الفصل الا ان استعمله مع من يتبعه  
كالنفس في الحقيقة فقولنا انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن  
المرتسم في الكثرة فان القرب منها لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن  
هذه هاتين من الكلمات المرتسم في ذات النفس ما غير في النفس بالنظر الى غير  
المرتسم في المرتسم في الحواس الى اليد به في الخيال ان اليد هي ايات النظر في النفس  
النظريات وانما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن  
صفات النظر في المرتسم في الكثرة وانما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن  
في الا ان انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن  
الحالة وجملة النار في الكثرة بان هذا هو المقصد في هذا من امر في الكثرة  
والنظر في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة  
انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن  
بنتها في الحجاب تلك العلة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة  
منها في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة  
هذه انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن  
الفتن في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة  
من المبادئ الحسية وانما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن انما لا يمكن  
الهدية في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة  
هنا في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة  
قائمة كالبديهة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة



فذلك غير جازم لان ادراك الوجوه في تلك العجيبه يثبت بها باقيا فهو ذلك كقول  
اللاحقيه في العقل فذلك لا يتاخر في تمام المعقولات الثانيه التحقق ان ذلك  
الوجوه في الخارج متاخر عن كونها في العقل لان العقل لا يتطابق في كثير من الحالات  
بل يكون في هذه الحاله هو من اواخر الوجوه في الخارج واما ان ارادوا بانها لا  
تجوز في ذاته بحسب الامر الذي هو هو الحق العقليه فهي من اواخر الوجوه في العقل  
فقط واما ان تقوم مشعر للمعنى الثاني وتكون عليه الرشد والكثرة وانظر الى  
اخر الامور التي لا شبهة فيها ان بعض الوجوه ذات واحد في الخارج وبعضها غير  
فيه فيصير في القدر في الخارجيه القايده بان هناك واحد والآخر في القايده بان  
في اكثر وجهه فلهذا لا يكون لمن المعقولات الثانيه عند التأخير بل هي  
في الحاشي الشرح والغرض فيه على شرح المطالع نعم هذا لا يتفق للمعقول الثانيه  
حسب ما حققناه فان جميعها على ان الحاشيه المذكوره وهي في كثير من الحالات  
عند العقل لا يتطابق في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات  
الخاصه في غير ذلك واما سببه لان طريان الوحد على موضوع الكثر في  
طريقه يرتفعه انما يتم في الوجدان الشخصيه والمكثرة للقبليه لا في غيرها فلهذا  
الوحد بالوحد في العلم لا يكون في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات  
الوحد بالوحد في العلم لا يكون في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات  
هذه النسبه لا يصح كثير من الموضوعات بل هي في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات  
والكثير من الموضوعات بل هي في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات  
فان موضوعات كثير من الموضوعات بل هي في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات  
هذه النسبه لا يصح كثير من الموضوعات بل هي في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات  
فان موضوعات كثير من الموضوعات بل هي في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات بل هي في كثير من الحالات



[illegible]

الشئ الواحد فيقطع باجماع الموحدين والمخرج من منطقنا هو ان في فرد من جملة  
 واحد في ذاته وليس له في القابل بينهما كالمسألة هذا القابل وانما هو  
 فيها التميز من جهة واحدة فكما اننا نجمع المتكاملين في شخص واحد  
 كان كجملتهما في فرد من واحد من جهة اثنين او نحو ذلك في فرد اثنين  
 ما ذكر من انهما في القابل في احد حيزين مسلم ان وجود واحد من وجود الاخر  
 وجودا في فرد واحد منهما ايضا لا يقطع في شخص واحد ولا من جهة واحدة  
 يمكن اعتقاده ان وجوده كثير الخ في القابل الشخصية للملك في القابل الشخصية  
 القابل لوجوده الشخصية فيه مستلزاما ان في كون ذلك استقفا مستقفا  
 من الانسان وان كان كالي والمادة الشخصية الواحد بالامتناع لا يكون في فرد واحد  
 الشخصية وهو في القابل القابل لها الواحد بان في فرد كون ذلك المستلزاما  
 ذلك المستلزام بان في فرد الوحدة الامتناعية عنه بان يصور نفسه  
 جديدا كان مستلزما ان في فرد واحد استقفا مستقفا من الانسان في  
 كون ذلك كليا وانما بان لم لا يمكن في كون ذلك من ذلك شخص في فرد واحد  
 من هذا الفرد في القابل في القابل الشخصية له وهو في الوحدة الشخصية  
 حتى يكون موضوع الوحدة السابقة بعينه موضوع الكثرة المتوحدة والامر  
 منه ان يكون في القابل في تلك الاشخاص الكثرة في كل واحد منها وكذا في صورة  
 القابل في القابل الشخصية له وهو في الوحدة الشخصية سكان ذلك القابل  
 تلك المادة لا كليا منها قلت في الوحدة الشخصية في عدم انقسام الشئ الى  
 افراده من اثنين ان موضوع تلك الوحدة نفس الشخص لا يمكن ان يكون في  
 القابل القابل لها والا فان كليا والمادة انقسم الماديات الشخصية في  
 في القابل القابل ولا نفسا في القابل القابل القابل القابل القابل  
 في القابل القابل في الوحدة الشخصية في القابل القابل القابل

في انفسه كانه اكثر ما يختص بغيره من الصفات الشخصية لا يمكن  
معرفة الصفات الشخصية اياه وفيه صحت اما ان لا يكون ما ذكر في معنى الجواب  
لا يقع السوط ان حصل له ان الواحد بالمتخصص لا ينقسم الى اقل من ذلك والخصم والخاص  
كل واحد لا ينقسم الى اقل من ذلك ان لا ينقسم الى واحد غير كونه مجموع هذا لا يجوز في ذلك الشخص  
في وقت سابق كما صور في التابل ولما كانا في انفسه في هذا المتخصص الى ان يباين صفات الشخصية  
بمعنى انه في انفسه لا يتصل بغيره سلم وكيف يكون وحدته الشخصية في  
في حلق الاقسام وهو ما يشتمل كثره كما يدل ما اتفقا وشهد به الفطوح السليمة  
التي هو له ان لا يتصل به لم يظهر من كون معرفته الصفات الشخصية في الجاه من  
الكثرة الشخصية الساكنة لا يكون معرفتها واحدا تفصلا عن عدم امكان  
من صفاتها من واحد كان ذلك لان معنى من صفاتها لا يكون ان يكون في وقت  
التي في وقت انفسه ما صدق في كماله لان يكون حال كونها  
واحدة يكون انفسه ما صدق في حق كونه صفات في غير انفسه في وقت  
الشخصية لا يمكن من غير صفات الكثرة الشخصية اياه من ان لا يكون ذلك في الجاه  
فقد تباينها بانه بعد ذلك لم يزل لا يميز من عدم ان لا يكون ما يتلوه  
لا يمكن ان يكون قد دحا لان الشخصية مستلزمة وجودها في ذلك الشخص ذلك  
المتخصص في الجاه لا يمكن ان لا يكون في الجاه وقد دحا كما كان في الصورة  
الواحدة شخصيا واحدا مع الصورة المتعددة اشياء ما صدق في معناه ومع  
في الجاه كالحق في معناه في ذلك كونه الشخص لا يقتضي ان يكون موضوع الواسطة  
واحد بالمتخصص ثم منه اليدين اكل واحد من الجاه والاشياء في الصورة المتعددة  
شخصا في حلقه لان المجموع شخص واحد مستلزم ما ما صدق في كون واحد من الجاه  
المتخصص من الجاه لا يمكن ان لا يكون في حلقه معناه معناه مع الجاه ما

ما في الكثران لان يكون جميع الماء الحاصل في الكثران شغفا واحد من كثران  
 حاصلا في كثران يكون بعض من تلك الشخص لا تلك في مرتبة من ذلك ولا يجر  
 منه ان يكون التفرقة احدى بالكلية اذ يصدق الماء الذي كان في الجرح من وجع  
 في الكثران بيان ذلك ان الهوى حال كونها في الجرح فاحتمل فيها شخص واحد من  
 الصورة المتشابهة كانت تشغلا من الماء بالعرض وحده كونها في الكثران بحال  
 افتضاها من تعدد من الصورة للماء فصار شغفا واحد من تعدد من الماء  
 ايم فالله بالعرض الذي كان قبل ذلك في الجرح من وجع في الكثران بل انه في الجرح  
 شخص واحد في الكثران اذ شغفا من تعدد فلا محال وفي ذلك حيث يكون وجهها  
 وتخصها من تعدد بها بالعرض فامل الهوى ليست واحدة في جرحها  
 والكثرة فكل بعضا من التعدد وفيه بحث من وجهه الاول انه في الجرح  
 في الجرحات حيث قال لما ثبت ان الهوى مع انك انما هي الصورة ثبت  
 احتياجها الى الصورة فاحتياجها الى الصورة المعيرة الى الصورة من حيث هي صورة  
 وقد بين انه يستلزم احتياجها الى الصورة للعين لحياتها وقدرها وقدر الهوى في  
 احتياجها الى الصورة من حيث هي صورة لكن الصورة من حيث هي صورة متعدي  
 طوعا مسقلا الهوى في كثران الهوى واحدة بالشخص واما الواحد بالشخص مع ان يكون  
 واحدا بالشخص فلا بد ان يكون وذلك الصورة المطلقة موجبة متفرقة من حيث هي  
 وجود الهوى باعتبار الصورة فانه ثبت ان الهوى الكثران واحدة في  
 في نفسها وليس المراد بهذه الوحدة الشخصية الوحدة العارية لها سبب هذا  
 التسمية الشخصية اذ لا يجب ان يكون الهوى واحدة في شخص واحد من الوجع  
 الشخصية في شخص واحد بل هو متفرق في كثران الهوى واحدة بالشخص بل يجوز ان  
 ثبت لها بالبعد الشخصية المتابع للصورة عينها في كثران الهوى المطلقة

في شخص هو الوحدة الشخصية بالاسم في نفسه لا الوحدة الشخصية بالاسم باعتبار  
 متعلق بالاشياء التي هي في الوجود في نفسها من الكائنات تحت لوقوت  
 كانت ما بعد من وترى الشريك فيها والاقامة كان الاول بينهم ان يكون في نفسه  
 فان كان هذا الشخص متعلقا بالاشياء متكررة في نفسها والاشياء في  
 نفسها الا ان الشخص لا يتغير ولا يكون واحد وان كان اثنين في نفسه ان يكون هيولى  
 العناصر وفيها كية معلومة في الخارج صف وفيه بعد اما لا يكون دلاله  
 ما انشأه من الاشياء ان هيولى الكائنات واحدة بالشخص في سلم الاكوار في كونه  
 شخص واحد فانما شخص واحد شخص واحد شخص واحد وليس له وجه واحد في شخص  
 من الصور لبقا بما يدور في سلسله شخص واحد ولا صورة ما لان هذا الواحد في نفسه  
 من ان يكون واحد الشخص فان دخلها شخص من قاري وليس الكلام في هيولى الكائنات  
 فلهذا فان هيولى شخص واحد لا يوجد ان يكونا شخصا واحدا فضلا عن هيولى الكائنات  
 وهو انما هو كثره لا كثره واحد وما كانا فلهذا هو انه وليس للوحد بهذا المعنى  
 الوحدة المعانيه لهيب الصور الوحدة الشخصية في جسم الشخص ليس هيولى  
 واحدة ولا شخص واحد من قبل الصور كالحق في موضع فلهذا الوحدة بالوحد الشخصية  
 ذلك ليجت طرقتين للوحد للوحد كونه وقوله بل هو تعلق بالهبة لانه الشخص  
 انما مع الصورة اجماع الاستدلال في الاستدلال للوحد كونه في الاشياء حيث يكون  
 من تلك الشخص شخص واحد هو في ذلك الشخص كونه في الشخص الواحد من  
 شخص واحد بل انه غير محب طرقتين كونه في شخص واحد هو في الشخص واحد وليس في  
 شخص واحد بالشخص الشخصي بل انه في نفسه وما انشأه من هيولى في ذاتها الزم  
 بالوحد لا يتغير ولا يتغير في الوجود انما هو واحد كونه لا يكون معينه ولا معقول  
 كونه كونه لا يتغير في الوجود انما هو واحد كونه لا يكون معينه ولا معقول

[illegible]

الحصول للغير لا يكون في ذاته محلا لها فهو مسلم يمكن اليهودي ليس كذلك لانها امر بهم  
 فيكون لا يتصل ولا يتبعين امره اتصالا بالاعتقاد بل بالضرورة وان كان هناك الشيء لهم  
 سكون في ذاته محلا لغيرها فهو نوع لا زال اليهم طالع متعين ذاته لم يكن في ذاته ولا محلا  
 كثير وهذا لا يمكن متاثيرا للشيء عندها يصلح لان يحصل معنى على وجهه يكون واحدا ولا يحصل  
 معنى على وجهه يكون كثيرا لان ذلك يكون في ذاته وقد يكون كثيرا او هو الغرض من اثبات  
 اليهودي لان ثبت امر يكون تارة واحدا وتارة كثيرا احسن مع ذلك كونه تارة في الجسم  
 احسن منه الكلي وهو له هوته كل شيء لا يتغير بالاعتقاد ولا بالامر اليهم كالموجود في الخارج  
 هو تارة في ذاته وهو في الجسم كونه لا ينفك عنه اليهودي كالحسبة كالحسبة كالحسبة كالحسبة  
 في لا يفسد كثرته ويغنى ما هو غير من اشياء اليهودية اما انها متساوية في الذات  
 اما قول غيره ما لم من هو في ذاتها نظر الى معنى من حرمنا الحان يكون له امثاله في غيرها  
 لو كان منه ان يكون متساوية في الذات لاحتمال ان يكون متساوية في ذاتها  
 الامر في ذاته انظر الى معنى من الانسان في ذاته ناطق حرمنا مستعمل ليعلمهم بالامر  
 لا يكون ان متساوية في الذات كالحق في موضوع في الشئ فاما مستعمل بالوجه الثاني على  
 اشتداد اشتداد خبره فكل الوجود متساوية في ذاته ولا شئ من ذلك لا يصدق  
 في ذاته وهو في ذاته على هذا ان الضد لا يبطل الضد كيف كان بل يبطله ان يكون  
 موضوع هو الوجود يبطل الكثرة اذا سلمت في موضوعها والواجب بان الضد يبطل الضد  
 لانها ابطل اولها كما يبطل الحرارة البرودة والوجود لا يبطل الكثرة كذلك ان الكثرة  
 كما انها على وجه بل هو في ذاته انما يبطل يبطلون وحدانها ولا يبطل الكثرة في ذاتها  
 يبطلها بالامر من وحدانها او كان يبطل ثم من غيرها ان يبطل يبطلون وحدانها ثم  
 قال بل ليس كمن في شرط التضاد من ان يكون الموضوع واحدا متساويان في وجهه  
 ان يكون مع هذا اشياء للظواهر متساوية في وجهه متساوية في شأن واحد ان معقول

لن يكون في ذلك شيء منها ما هو اوله الا قبله لعل السرف في ذلك شيء منها ما هو اوله  
والشأن في هذا الصدد هو ان يتحقق التقابل التالي بينهما حتى يصبح جعلها مقابلة في المقابل  
بالطاقة فانه اذا تحقق التقابل والشأن في ذلك ان يكون الامر في الوجهين كما في الوجهين  
والوجهين يكون بينهما ما جعلها لنا فيهما المتباين من المتباينين فيكون بينهما التقابل  
بالطاقة ومن ثمه استمر طمان يكون بين الصددين ما يتماثل لهما في ذلك لم يتحقق التقابل  
والشأن في ذلك المقابلة بينهما كما في المقابلة والغيره كان استقام لوجهين او سطوح  
انهما مستقيم كل منهما نقبض للآخر لا فيهما فان قلت ان لا يجوز ان يكون استقام  
الامر في القسم لانه ايضا بواسطه استقام كل منهما نقبض في غير كافي في القسم الثاني  
لانها كانت قلت ان لا نقبض استقام كل منهما نقبض في الاخران يكون بينهما تلك المقابلة  
الاستدلال من المتباين والشأن في التحقق تلك المقابلة في القسم الثاني فيهما ليعتبر  
استقام المقبض فيه وليس فليس قبل ما قبل من ان اللوحة الطارئة على وجه  
يظهرها بالقلت لانه انتفا فيميزه بعينه انتفاء الكل لانه يلزم من انتفاء  
الكل من وجه بان وجود الكل والمخبر معتقدا بان ضرورية فكل انتفاء حاضره في ذلك  
والعدم انتفاءه في جانب حلها هو لا يثبت لعدم وجوده في المحصل حتى يقال ان ذلك  
فانما هو مقتضى ان بحسب المفهوم ومقتضى بحسب ما صدق عليه قال واضع  
ليس هو موضوع الوحدة والكثره في هذا من شرط التقابل ان يكون بينهما موضوع واحد  
بعد ذلك فقلت فقد ظهر ان التقابل بين الواحد والكثير ليس مقتضى انتفاء الآخر على  
القديم لا غير بل هو مقتضى التقابل بين موضوع واحد لا يتم في مثل الوجهين كما في  
الموضوعه والمطلوب ثم ابطال كون التقابل بينهما مقتضى عدم التفكير في سلب ذلك  
بمثل ما ذكره الشهاب الجيب لانه ذكر في الشرح القديم للمعاني في حيزه الشرح  
ويعبر بان الدلائل بينهما مقتضى انتفاء وجهيها اما اولها من قوله لا شبهة



فز سوي المصدر من مقال ان عدم الجزء والكل متساويان بحسب المفهوم في قسما  
 بحسب مصدر في قوله فز سوي ذلك الجزء فك يعلم في نفس الامر وصيد في المنة  
 ان واقع هناك هذا الجزء وعلام الكل ايضا مثلا لاننا ان كان كل واحد من مجموع  
 الجزئين فاقطعهم احداهما ويبقى الجزء كان ما صدف عليه انقسام الجزئين وانقسام الكل  
 كما انما هو انقسام الجزئين بالكل في نفس هذا العلم بحسب مصدر في قوله وانما ينظر  
 من من قوله يصح تدقيق الوحدة والمكثرة بالوضع او بالجزء على شخص واحد  
 باننا انما نؤمن ان للوضع بالوحدة بالوضع غير نفس الذات كما يحسب به وهو انما يقع مع  
 انقسامه الى الوضع الواحد والى جزئ الانقسامه لذلك كونه لا يوجد الذات كثير  
 بالوضع ومن عليه الواحد بالجزء البقية ضد لكل من السوي وانما يحسب  
 فز سوي ان انقسامه انقسام من المتساويين بالذات والتقابل بين البقية وكل واحد من  
 القسمة الباقية بواسطة استقام انقسام الذات كما مر اننا ثم مر وشما  
 فك يكون انما للمقسم في هذا التقسيم من غير الوحدة والمكثرة مع انقسامه  
 من غير ما الذي يكون من حيث هو من غير واحد ولما انما الوحدة للوضع هناك  
 يكون مشعر في هذا المعنى من الوحدة والمكثرة كل واحد بالوضع بالوضع فان الوحدة  
 المنفردة لم يد على ان امرين مسلمة ففان في الواقع فيكون حالة على من غير الوحدة  
 والمكثرة كما هو انما الوحدة بالوضع والجزء وسواء انقسام هذا القسم والقسمة الثاني  
 من غير ما الذي يكون من حيث هو من غير واحد اي ان يكون الوحدة للمكثرة  
 من غير واحد كما هو انما الوحدة بالوضع فان هذه الوحدة لا تشرع ولا يشرع  
 من غير المكثرة ولا لتساوي انقسام المكون في القسم الثاني بان يكون للمكثرة  
 مع انقسامها المكونية بوجه آخر كما ان تلك المكونية متبعية بغيرها وكذا تدبر انفسها بان  
 فيها والوحد المنفرد حسب ان يكون انما في تلك بين تلك المكونية في انفسها

فكونت له روحا نفسا والملك لا يتألف من هاتين روحا نفسا هاتين الروح والنفس  
بجدة الوحدة ههنا ما يقال له الواحد نظرا للحالة لا نظرا لوجوده امر مشترك  
يكون هاتين له الكثير كالبياض الواحد في قطعان والشج فان في الواحد البياض  
الواحد وفيها بالنظر الى وحدة البياض ولذلك يقال لها واحد في البياض وذلك  
يكون مقومه لاكتساب البياض والاشياء والفرس مثله فان في الواحد البياض والنفس  
الواحد وفي الواحد البياض بالنظر الى وحدته ولذلك يقال لها واحد في البياض والنفس  
فان الكثير من حيث هي كثيرة كالواحد بالانفصال فان في الواحد له وان كان  
بواسطه هو من الانفصال له لكن ليس بالنظر الى وحدة الانفصال بل بالنظر الى ذات  
الانفصال وكذا قوله الواحد طائفتين الملك كورين وان كان بواسطه هو من الوحدة  
لهما ليس بالنظر الى وحدة النسب بل بالنظر الى ذات الشئين المتساويين  
فان في الوحدة خاتمة وان ذلك عدلها الشئ من الواحد بالذات  
بالتساوي ههنا ما شئت ان الحال حال السفينة ههنا ان في الواحد  
عند الملك واحد فان هاتين حالان مستفقتان وليس ههنا بهرض  
ما عده بها بالعرض اهو وحدة السفينة ولذلك يه بها هي وحدة بالعرض والنظر  
من كلام للمصنف انه اراد بالمعنى ما هو المتبادر منه لا ما هو الشئ كله  
حصر ما عرفت سمته الوحدة فيه في اقسام ثلثة هي الواحد بالجنس والواحد  
والواحد بال النوع ولم يبق منه ما يكون سمته الوحدة ذاته سيجعل من الواحد  
بالانفصال والواحد بالناس والواحد بالنسب لما اشار الي هذه القسمين  
فان الوحدة ههنا قبل ان يدخل كلام الشئ ان وحدة الشئين ان كانا ههنا  
لثاني من ذاتها ههنا في الوحدة كحسبة او الحقمية او الصورية وان كان  
خارج فلهذا في الواحد بالعرض على بعضه من الواحد بالعرض على الواحد

جعلت ما جاز به من اقسام الوجود بالثابت وفيه بحث اذ قد عرفت بان الوجود  
 في مرتبة الوجود عين ما عليه قال له الوجود نظر المحل والاطلاق والوجود في الشئين  
 نظر الى اقسام الوجود الشائب المعارض لوجود الوجود جنسها او حال من هو الوجود  
 فلهذا ما فيكون جهة الوجود نفس الذات كافي الوجود بالانسان كما ذكرنا  
 لان اقسام جهة الوجود وفيه بحث اذ لو كان سبب كون الوجود من غير  
 في هذا القسم ما ذكره الشئ من اقسام جهة الوجود بالوجود بالوجود بالوجود  
 على طريقه وصف الشئ على طريقه ان يكون وصفه وصفه لا وصفه  
 الذي كونه باسمه غير اذ لا شك ان اقسام جهة الوجود في الوجود  
 المكونة بالتبعية من العرض على طريقه وصف الشئ بوصفها من غير  
 وصفه الواحد بالوجود كالانسان والعرض بالوجود وصف له بصفة متعلق به  
 كغيره من اقسام الوجود الحقيقية جنسها لا حالها وكذا الحال في ما يورثها من  
 ولم يمتد في كون هناك الحق في صورة عرض جهة الوجود كجهة الوجود  
 جميع تلك الاشياء فلا يوجد للقطعة والاشياء في واقعها وهذه الاشياء  
 في مادة واحدة فمستحق الامتداد اذ في الاماكن لا يحقق الوجود منها انظر ذلك في  
 تحقيق حقيقة الاماكن من جهة الوجود والاشياء لان تحقيقها لا يكون في مادة واحدة بل في  
 وفيه بحث انما ان لا يحقق كل منها انما يكون في الاماكن لا يكون في الاماكن  
 بالوجود والاشياء كاشياء ان يكون في الاماكن لا يكون في الاماكن  
 في جهة الوجود فالقسم هو عرض الوجود الذي لا يكون في جهة الوجود  
 بحث اذ كان كل شئ واحد من جهة الوجود ككل واحد كثير من جهة الوجود بالوجود  
 عرض الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود بالوجود بالوجود بالوجود  
 القسم من عرض الوجود كذا في الشئ بالوجود ان عرض الوجود من جهة الوجود

مضمون ما في النفس فاما كان في النفس الصفة لا شيء في النفس فيقسم شيئا الخطا  
لنفسه او لا تقبل النفس او غير ذلك من مضمونك يقولون ان اوجها الواحد الذي  
الصرف والواحد المضمون في اوجها الذي هو نفس او عقل او غير ذلك والواحد  
الاول سبيل المضمون لا يمتد الى شيء او امتد الى شيء من عدد الجواهر في الثاني فانه انما  
مضمون او امتد الى شيء من عدد الجواهر او امتد الى شيء من عدد التسميات  
بجواهر المعاني وما الذي لا يكون متكرر في جواهر مضمون على تسميات اما ان يكون مضمون النفس  
مع امتد الى شيء من نفس طبيعة اخرى واما ان لا يكون وجها في اوجها على المراتب من جواهر النفس  
الكلية كما ينبغي فوجدة شخصية قد قبلت في الوحدة المطلقة في معنى الخطاب  
بقوله شخصية علمان وهذا ان يصدق عليه الواحد الذي ليس كثيرا ولا يلزم من كون  
شخصية تلك المصدق بعض اقسام الكثير فكثير على اهلها واولئك تركوا اما ان يكون  
لا يكون مضمون مضمون عدم الانقسام لا يكون شخصية المضمون في ذاته فانه  
لا يلزم من تعدد بقوله يقولون على انفسهم ان لا يكون شخصية من اقسام الجواهر  
يكون الواحد في شيء من صفات اخرى فانه لا يكون في ذاته الشئ لا يقولون مطلقا  
فمن غير انفسهم في حيث ان انفسهم كائنا عليه قوله المضمون مضمون في حيث  
واحد او في حيث انفسهم في الوحدة والكثرة التي لا يكون من حيث ان مضمون مضمون  
اي لا يكون وحدة مضمون مضمون في اوجها بان يكون وحدة مضمون مضمون  
حرفا كثيرا في كثير من اقسام الكثرة لا يمتد الى شيء من عدد الجواهر في الثاني  
وهو مضمون في الوحدة التي لا يكون مضمون في كثير من اقسام الكثرة لا يمتد الى شيء من عدد الجواهر في الثاني  
لذا اختص الكثرة ببعض اقسامها وهو كلف جواهر مستقلة من الكثرة وقيل  
بأنهم لان مضمون عدم الانقسام الى قبل المراتب التي هي في المعاني التي هي مضمون  
لعدم انفسهم وذلك لانها في اقسام الكثرة لا يكون مضمون في اقسام الكثرة

والشخص الذي لا يكون له مفهوم سوى عدم الانقسام لا يكون هو الوحدة الشخصية لأن  
 الوحدة الشخصية لها مفهوم سوى عدم الانقسام ولا يتبعه ما ذكره هذا المفسر في الكلام  
 من غير أن يقال وحدة الانقسام فليقلع أو غير ذلك من الظاهر أن ليس له مفهوم  
 الشخصية فيكون مفقود كماله على الواحد الذي لا ينقسم ويجوز ما كان به من حيث  
 هذا المفهوم فقط وهو الواحد الشخصي الطبيعي وليس لأن يعتبر من حيث هو واحد  
 بل من حيث كونه واحد وهذا لا ينقسم على الإطلاق والطبيعي وذلك الشخص في تفصيل  
 باعتبار المفهوم وبذلك يتضح ما اعترضه على من أن مفهوم الواحد واحد من حيث  
 الذات ليس من حيث الأفراد فلا يحصل عليه الواحد الذي ليس له بالصدق الحق كونه  
 مفقود عليه بالصدق الذاتي كما يشترط من رابط فلو كانت المفهوم مفقود في الوحدة  
 لا يكون مفقود في الكثرة كما ذكره الله فلا يتناول مفهوم الواحد المفهوم قلت ليس  
 ذلك بل المفهوم هو الواحد المصدق في تلك الصورة فاصل الكلام لعدم أن مفهوم الواحد  
 ما كان يكون مفقودا في الكثرة باعتبار وجه فلو كان ما ذكره من أن لا يكون مفقودا  
 الكثرة وجه فلو لم يكن المفهوم هو الواحد الشخصي لا يتبع الانقسام حق من حيث هو  
 في هذه الحقيقة كما سبق في انقسام الواحد من الوحدة مع أنهم لم يعتبروا فيها وذلك لأن بعض  
 الحكماء كفهم المفهوم في شجرة ذهب لأن الواحد بالحق المعتبر من حيث هو قائم بذاته  
 وهو واحد للوحدات فبذلك باعتبار مفهوم غير على منظر جبره ذلك واعتقدوا لا  
 يتعلق مثل هذا المفهوم بهذا الاعتبار في الانقسام بل هو واحد في ذاته وهو الواحد  
 بالحق الذي لا يتغير من الكثرة وفيه يجب على المفسرين مفهوم الواحد مفهوم على  
 الجبر من حيث هو واحد هو الواحد الشخصي وهو واحد أو استأنوا لأن لما سلم أن مفهوم  
 الواحد كثير من حيث هو كان مفقودا من كونه مفقودا في الكثرة من حيث هو واحد  
 كونه في ذاته طبيعيا للوحدات التي لا يكون لها مفهوم من انقسام الواحد الذي ليس له

يسمى قسم الواحد الذي ليس بشئ الى عدة اقسام فكل قسم من هذه اقسام الواحد الذي ليس  
بشئ يسمى كائنا كان مفردا من اقسامه كقولنا مفرد من القسم الذي ليس بشئ كائنا كان  
تقسيمه من القسم الى عدة اقسام فكل قسم من هذه اقسام الواحد الذي ليس بشئ  
مفردا من اقسامه كقولنا مفرد من القسم الذي ليس بشئ كائنا كان مفردا من اقسامه  
لا يصدق عليه ح ا انه واحد ليس بشئ اقسامه فكل قسم من هذه اقسام الواحد الذي ليس بشئ  
لا يصدق عليه ح ا انه واحد لا يصدق عليه ح ا انه واحد لا يصدق عليه ح ا انه واحد لا يصدق عليه ح ا انه واحد  
الذي ليس بشئ اقسامه كقولنا مفرد من القسم الذي ليس بشئ كائنا كان مفردا من اقسامه  
فكل قسم من هذه اقسام الواحد الذي ليس بشئ يسمى كائنا كان مفردا من اقسامه  
لا يكون مفردا من اقسامه كقولنا مفرد من القسم الذي ليس بشئ كائنا كان مفردا من اقسامه  
في بعض اقسامه كقولنا مفرد من القسم الذي ليس بشئ كائنا كان مفردا من اقسامه  
مثلا فكل قسم من هذه اقسام الواحد الذي ليس بشئ يسمى كائنا كان مفردا من اقسامه  
التي اقسامه كقولنا مفرد من القسم الذي ليس بشئ كائنا كان مفردا من اقسامه  
حقيقيا بل يكون اقسامه كقولنا مفرد من القسم الذي ليس بشئ كائنا كان مفردا من اقسامه  
فكل قسم من هذه اقسام الواحد الذي ليس بشئ يسمى كائنا كان مفردا من اقسامه  
لا يكون مفردا من اقسامه كقولنا مفرد من القسم الذي ليس بشئ كائنا كان مفردا من اقسامه  
في بعض اقسامه كقولنا مفرد من القسم الذي ليس بشئ كائنا كان مفردا من اقسامه  
مثلا فكل قسم من هذه اقسام الواحد الذي ليس بشئ يسمى كائنا كان مفردا من اقسامه  
التي اقسامه كقولنا مفرد من القسم الذي ليس بشئ كائنا كان مفردا من اقسامه

[illegible]

المهندس واحد في النوع الى غيره لك بملك هو هو في الجنس وهو هو في النوع الى  
غيره فكذلك فلو لم يقسم الى اقسام المذكورة سواء كان الواحد منقسمها اليها او لا  
فانما لا بد ان يقسم الواحد اليها او لا ثم شبه يقسم هو هو اليها ويقسم الواحد الى  
الاجزاء التي يعكس اليها وايضا هذا الكلام بعد ذكر الوحدة الشخصية المحققة  
المطلقة وان كان لا يجري في الوحدة الشخصية من غير اعتبار جهة كثره فذكر يجري  
فيما مع اعتبارها كما انقول في الكتاب في الفصلك في ذلك وفيه عت اكمال  
في الفصل المذكور من اقسامه متطابقين بالذات حيث يكون التماثل ما هو في الفصل  
دونه المثل والتمثل ما هو في الجوهر دون الموضوع فلا يكون ما را في الوحدة  
الشخصية المعنوية فيها جهة اكثر كما حسبه وانما الجارية فيها مثل ذلك في ذلك  
مع انما لا يتدرج في هو هو غير بل في المراتب انما تتدرج في هو هو  
ملا بما وانما لا يكون ذلك لانه لو كان موجود في المحقق او قبله او في غيره  
في الفصل المذكور الذي هو في ما ذكره من اقسامها بعضها الوحدة بعد اتمام  
جسمه اكثر في الشيء الذي كان كذا هو بعضا لها والحد في ذاته باعتبارها  
اخر هو الموجود وغيره وفيه بحث اذ يدعى على هذا التقيد والتميز هو هو  
اسم واحد مع بقائه التزمين غير معقود ومع عدم اعتبارها لانه لم يتقدم له  
في الشرح وهذا الشخص لا يمكن له ان يكون في ذاته يكون نفسه ما قبل الوجود  
او غيره من احد الاشياء من الممكن ان لا يكون له شئ من الاشياء التي هي  
والله يقول ذاع مقتضاها لوجوده وانما مقتضاها من الاشياء التي هي  
لقد علمت ان ذلك من الاشياء التي هي مقتضاها لوجوده وانما مقتضاها من الاشياء التي هي  
لقد علمت ان ذلك من الاشياء التي هي مقتضاها لوجوده وانما مقتضاها من الاشياء التي هي  
لقد علمت ان ذلك من الاشياء التي هي مقتضاها لوجوده وانما مقتضاها من الاشياء التي هي



ومن ثم ان المخرج من اوان قناع وصف الاشياء على ان المخرج على ما هو  
في الاشياء التي كان من مخرجها المخرج من مخرجها من ان لا يكون بل  
خير في بعض الاشياء كما في الباب ان يخرج المخرج كما في قوله وليس هذا  
هو الجواب الذي يتخلله بل هو ان يصير الشيء خفي وفي ذلك يستلزم اجتماع  
المخرج والمخرج من ان المخرج يقع الاشياء على مخرج وان رفعت وانخفضت  
الاشياء على المخرج وتلك المخرج في تلك المخرج وان لم يكن المخرج على ما هو  
في شيء من تلك المخرج المخرج الذي يخرج بعد كل واحد من تلك الاشياء  
التي لا يخرج من الاشياء بان يصير المخرج مع بقا اربع مائة مخرج المخرج  
المخرج والمخرج لا يخرج من مخرج المخرج من شيء من مخرج مخرج مخرج  
الاشياء من مخرجها بعد مخرجها في كل المخرج هو المخرج من مخرج  
والاشياء مخرجها من المخرج من المخرج من المخرج في كل مخرج المخرج  
بل هو مخرج في مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها  
الشخص مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها  
لها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها  
مع ذلك المخرج من مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها  
كان لا يخرج ولا يخرج من المخرج لا يخرج من مخرجها مخرجها مخرجها  
الاشياء مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها  
وصف الاشياء من مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها  
فصله الى بعض الاشياء مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها  
من مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها  
المخرج من المخرج مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها مخرجها

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

للمعرفة في طريق التقابل هو الاستقام المستند الى قابلية وليس استقام المتنازع  
 في شأنه الصريح الذي يتبين بان استقامها هو المتكاملين بالذات وفيه بحث لا يكون  
 استقام الاستقام في الصريح المذكور ليس بالذات في غير ذلك من جهة طلبه هناك  
 وذلك كعدم القيام بالنفس وعدم القيام بالغير فيكون معنى القيام بالنفس لا  
 سلب القيام بالغير من جهة انه ليس معنى القيام حقيقة بل انه يكون له معنى  
 في ذاته لا في غيره وان لم يظهر فيه المظهر فيه بحيث اذا كان من زمانه قيام  
 بالذات تحققت ان يكون معنى القيام بالذات سلب القيام بالغير بحال لا في  
 معناه الصك لا بالغير كيف لا وان كان معناه سلب القيام بالغير كسلبه في  
 على المعنى واما انها قاعدة باقتضاها فقد وان كان معناه القيام بالغير لا يتم  
 لان يكون له معنى فاعلم ان الامر وثانيا ان عدم الانتم مقابل وجوده للذات ومنه  
 بحيث ان القسم الى هذه الاقسام هو المتكاملين بالذات لا مطلقا وان كان  
 باختصاصه التقابل بين الواحد والكثير واعتبر على تعريف الشاخص قبله في  
 التناظرية الخالصة كما عرفت ولا شك ان عدم الانتم مقابل وجوده للذات  
 بالذات ومقابل وجوده للذات واسطة استلزامه وجوده للذات لا بالذات بل  
 من جهة ان القسم بالذات قد قاسمها فخصا بالمتكاملين بالذات فيما لا يتم  
 في المقادير من جهة انهم من الماهية ومما جرد بان فان قلت قلت في المقابل المتكاملين  
 للذات من جهة انهم من الماهية ومما جرد بان فان قلت قلت في المقابل المتكاملين  
 للذات من جهة انهم من الماهية ومما جرد بان فان قلت قلت في المقابل المتكاملين  
 للذات من جهة انهم من الماهية ومما جرد بان فان قلت قلت في المقابل المتكاملين



محمود يا فتى الى الغدير فيها استغاثات ولا فساد يكون الموضع جعله للامتنان  
من السهل من جوده الى اخر من في عكس والى ان لا يكون كذلك بل يكون جعله للامتنان  
سلك واحد منها الى الموضع يسمى القسم الاول مقابل العدم والخصم مثل الصبر في  
واحد المراتب الصبر هنا التصبر بالعدل والامتنان الى ابيات طلقا بالصدق الميعر  
الفرق السبيل الحبيب لا يصبر بالعدل والى هو فقد تلك القوة وذلك على ان يكون  
الى ابيات سعة اخرى فالعدم الذي هو خالفه هو العدم الذي يقابل الى معنى صبر  
مقابل الذي يقابل القينه اعني فقد ان القوة التي يامتنن العمل ولا افساد الموضع  
على ما بالقوة فلا يصلح بعد ذلك ان نزل العدم كالقوى على المتقنه ونزل الى العدم  
ولها القسم الثاني من القسمين الذي يذكرنا بها على خلافه مجتمعة سبيلها  
استلزاما سواء كان احد هاتين او كان كلاهما من حيث يكون كذلك  
الموضع معقول من كل وجههما الى الخوا كانا على طبعها لا على ما في  
الجميع هذه نسبهها المتداخلة في هذا الموضع والمصير الى الاصطلاح في التفرع وعلى  
ما ذكرنا من التقسيم على العدم الى ما ذكرنا من مصادره على الحقيقة في الحواشي السابقة الى  
هذا في القسمين الخارجين من القسم ههنا فكيف يكون ذلك في اقسامه وانما يكون  
اصطلاحا مضافا الى التفرع كعدم القيام بالنفس وعدم القيام بالنفس في المتناهيين  
في سطرهما كما يكون كذلك لو كان بينهما تقابل للذات وليس عكس بل هاتان  
القسمين وكذا في القسمين والى والى اذا لم يكن العدم على حده بل هو على  
فرض ان هذا القسم استلزاما من القسمين ثم ان خصمه اعتبر في تعريف  
للمتأخرين بالوجه الى قال بعض المتأخرين به بحث لانهم ان اردوا بالوجه  
المتأخر الى المتأخر في قسمه على ان يكون المتأخر في المقابلة المتأخرين  
المتأخر الى المتأخر في المقابلة المتأخرين المتأخرين في المقابلة المتأخرين

المتكامل

المتكامل من القدرين على ان لا يكونا المستحقين من جهة اخرى اهم من ان يكونا مستحقين  
للمعاني في تلك بعض الامور المستحقين بالنسبة الى مقامهما من ذلك باعتبار  
محل العي بالنسبة اليه هو الملائمة لما ذكره من كونهم من القدرين مستحقين للملكة ولا  
مقامهما والوجوب السابق واللاحق والاولى من الوجود والعدم لانها ليست متعلقة  
في كونهم من جهة العي انما يطلب اليه من جهة اخرى فلا يكون متعلقا به من جهة اخرى  
الكون مع ذلك بل في موضع واحد فلا يثبت في الموضع بمعنى انهما على موضع واحد  
منه من جهة اخرى فلهذا لا يكونا مستحقين من جهة اخرى في كونهم من جهة اخرى  
لكن ان الشئ الثاني ومنع عدم احصائه للوجود من الوجود وانما يكون غير مستحقين  
هذه لكون الوجود حاصلا في نفس الامر وليس كذلك كما عرفت في باب الوجود من جهة  
عروضه الوجود في نفس الامر وانما يكون عرض له بحسب الاعتبار الذي هو الغير للظهور  
لأنه وكذا الامكان والوجوب ليس من الامور الخارجية في نفس الامر فلا يحتاج  
معرضها اليها في نفس الامر فيكون مستحقين لها من جهة اخرى بخلاف المستحقين  
والا يباين فانه يمتنع اجتماعها باعتبار الحيل في كونها في نفس الامر فيكونا مستحقين  
عنها انما ليس انما يتصلها في موضع واحد بان يكونا في نفس الامر مستحقين لها  
بان يكونا على كل واحد كالاخذ في الامور مستحقين لها في المقادير من جهة  
فيكونا مستحقين من جهة اخرى في اقتضاء الوجود واقتضاء عدمه فانهما مستحقان  
ليسا من قسم المتقاضي الا ان مقتضاهما في كون متضادين مع كون واحد من القسمين في النتائج  
وهو بحيث اذا اقتضاء الوجود والعدم يستحقا لغير ذلك بل انما هما بالعرض  
للمتقاضيون بالذات هناك هو الوجود والعدم وقيل ان المنقسم الى الاقسام بالعرض  
هو المتكامل بان باقرا فيكون اقتضاء الوجود والعدم خاصا بالعرض المنقسم لاذن في  
المتقاضيين معترضة انفسه من جهة اخرى من القدرين وتكونا مستحقين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

يصدق على ما يصدق عليه الإنسان المكنى بغيره فصدق على الإنسان مطلقا لم يصدق  
على ما يصدق عليه الإنسان مطلقا ولا يصدق على ما يصدق عليه الإنسان مطلقا  
فصدق صادق على كل ما يصدق عليه ذلك الشيء سواء كان ذاتيا له كالحسين أو الصادق على ذاته  
فإنه يصدق على كل ما يصدق عليه الإنسان أو عرضيا له كالشيء الصادق على الإنسان  
فإنه يصدق على كل ما يصدق عليه الإنسان ولا يصدق على الشيء المطلقا كالحسين أو الصادق  
فصدق صادق على ما يصدق عليه ذلك الشيء سواء كان ذاتيا له كالحسين أو الصادق على ذاته  
من حيث أنه أبخانه صادق على ما يصدق عليه الأب من حيث كونه عليه من حيث  
كل شيء الصادق على الإنسان الكلي فأن صدق على كل ما يصدق عليه الإنسان الكلي والم  
يصدق هذا القسم على الشيء مطلقا لا يلزم أن يصدق على ما يصدق عليه الشيء فصدق  
بصدق على بعض ما يصدق عليه الأب والصدق على بعض ما يصدق عليه الإنسان فلا  
فرق بين القولين العريضين في ذلك وهذا التعليل قد عرفت. ينبغي في ذلك حيث قاله الرجل في طلب  
ما هو ذلك الحقيقة فتستلزم أن يصدق على ما يصدق عليه التكاليف كما بشر أي من تلكه فكان  
ذلك فلا يشترط بطلان ذلك على ما هو الحق مسكون فهو مطالب ببيان ذلك والعجب أنه قد مر  
أنه لا بد من التعليل في كل من مفهوم الأب وكما يصدق على بعض ما يصدق عليه الأب كمن يصدق  
فصدق على الشيء ما يصدق عليه الأب لا يكون إلا أن ما هو ذلك أن صدق ذاتي له أن  
على صادق عليه التكاليف من ذلك المطلقين وهذا مستحيل لأن ذلك  
لأنه لا بد من التعليل من التكاليف من ذلك المطلقين وهذا مستحيل لأن ذلك  
الموجود كالحسين في أن التكاليف بالنفس هو الشيء الكلي في أن جنس التكاليف التكاليف  
له ولا يشترط أن يكون في التكاليف من التكاليف من التكاليف من التكاليف من التكاليف  
لأنه لا بد من التعليل من ذلك المطلقين وهذا مستحيل لأن ذلك  
يصدق على التكاليف من التكاليف من التكاليف من التكاليف من التكاليف من التكاليف



[illegible]